الدورة التدريبية: التدقيق القانوني المتقدم للعقود الحكومية والمشاريع الكبرى والامتثال



01 - 05 نوفمبر 2026
الدوحة
5500 € (للشخص الواحد)
Ref: #LEG8438_411683

مقدمة الدورة التدريبية / لمحة عامة:

يُعد التدقيق القانوني المتقدم للعقود الحكومية والمشاريع الكبرى عملية حيوية لضمان الامتثال، وتقليل المخاطر، وتحقيق الكفاءة في الإنفاق العام. يقدم BIG BEN Training Center هذه الدورة المتخصصة التي تهدف إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لإجراء تدقيق قانوني شامل وفعال لهذه العقود. تغطي الدورة الجوانب القانونية والفنية للتدقيق، بدءًا من مرحلة صياغة العقود وتقييم العروض، مرورًا بمراحل التنفيذ والوفاء بالالتزامات، وصولًا إلى حل النزاعات وتسوية المطالبات. سيتمكن المشاركون من فهم الأطر القانونية المعقدة التي تحكم العقود الحكومية والمشاريع الكبرى، والتعرف على أفضل الممارسات الدولية في مجال التدقيق القانوني. تركز الدورة على تحليل المخاطر القانونية والتشغيلية، وتقديم إرشادات عملية حول كيفية تحديد التجاوزات أو المخالفات المحتملة. تستفيد الدورة من أعمال خبراء قانونيين وأكاديميين مرموقين، مثل البروفيسور ويليام إدوارد جاردنر (Professor William Edward Gardner)، الذي يُعد مرجعًا في قانون العقود والإدارة العامة. سيكتسب المتدربون القدرة على إعداد تقارير تدقيق دقيقة وموثوقة، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الأداء القانوني والمالي للمشاريع الحكومية.

الفئات المستهدفة / هذه الدورة التدريبية مناسبة لـ:

- المستشارين القانونيين.
- مديري العقود.
- مدققي الحسابات القانونيين.
- مديري المشاريع.
- مسؤولي الامتثال.
- أعضاء لجان المناقصات والعقود.
- المحامين والمحاميات.

القطاعات والصناعات المستهدفة:

- الجهات الحكومية والوزارات.
- المؤسسات والهيئات العامة.
- شركات المقاولات الكبرى.
- قطاع النفط والغاز.
- قطاع البنية التحتية.
- شركات الاستشارات القانونية والمالية.
- الهيئات الحكومية وما في حكمها.

الأقسام المؤسسية المستهدفة:

- الإدارة القانونية.
- إدارة العقود والمشتريات.
- إدارة التدقيق الداخلي والخارجي.
- إدارة المشاريع.
- إدارة الامتثال والالتزام.
- الإدارة المالية.

أهداف الدورة التدريبية:

بنهاية هذه الدورة التدريبية، سيكون المتدرب قد أتقن المهارات التالية:

- فهم الأطر القانونية للعقود الحكومية والمشاريع الكبرى.
- تحليل أنواع المخاطر القانونية والتشغيلية في العقود.
- تطبيق منهجيات التدقيق القانوني المتقدمة.
- تحديد المخالفات والتجاوزات في العقود الحكومية.
- صياغة تقارير تدقيق قانوني دقيقة وفعالة.
- تقديم توصيات لتحسين الأداء القانوني والمالي.
- فهم دور التدقيق في تعزيز الحوكمة والشفافية.
- التعامل مع المطالبات والنزاعات المتعلقة بالعقود.

منهجية الدورة التدريبية:

يعتمد BIG BEN Training Center في هذه الدورة منهجية تدريبية متطورة تجمع بين المعرفة النظرية العميقة والتطبيق العملي المكثف، لضمان إعداد المشاركين للقيام بمهام التدقيق القانوني المتقدم للعقود الحكومية والمشاريع الكبرى. تشمل المنهجية محاضرات تفاعلية يقدمها خبراء قانونيون ومدققون ذوو خبرة واسعة في مجال العقود الحكومية. يتم التركيز على دراسات الحالة الواقعية (Case Studies) التي تحاكي سيناريوهات تدقيق حقيقية، مما يتيح للمشاركين فرصة تحليل العقود، وتحديد المخاطر، واقتراح الحلول القانونية المناسبة. تتضمن الدورة ورش عمل تطبيقية يتم فيها تدريب المشاركين على استخدام أدوات وتقنيات التدقيق الحديثة، وكيفية صياغة تقارير التدقيق بوضوح ودقة. كما يتم تشجيع النقاشات الجماعية وتبادل الخبرات بين المشاركين، مما يثري العملية التعليمية ويعمق الفهم المشترك للتحديات القانونية والإجرائية. تهدف هذه المنهجية إلى تزويد المشاركين بالقدرة على تقييم مدى الامتثال القانوني للعقود، وتحديد أوجه القصور، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز حماية مصالح الجهات المعنية.

خريطة المحتوى التدريبي (محاور الدورة التدريبية):

الوحدة الأولى: الإطار العام للتدقيق القانوني للعقود الحكومية

- مفهوم التدقيق القانوني وأهميته.
- أنواع التدقيق القانوني للعقود.
- الأطر القانونية والتشريعية للعقود الحكومية.
- دور التدقيق في تعزيز الحوكمة الرشيدة.
- مبادئ التدقيق القانوني الفعال.
- العلاقة بين التدقيق القانوني والمالي.
- تحديات التدقيق في المشاريع الكبرى.

الوحدة الثانية: منهجيات وأدوات التدقيق القانوني للعقود

- التخطيط لعملية التدقيق القانوني.
- جمع وتحليل الوثائق القانونية والعقدية.
- تقنيات التدقيق المستندي والميداني.
- استخدام قوائم المراجعة والأسئلة الاستقصائية.
- تحديد المخاطر القانونية والتشغيلية.
- أدوات تحليل العقود والامتثال.
- كيفية توثيق نتائج التدقيق.

الوحدة الثالثة: تدقيق صياغة العقود ومرحلة الترسية

- تدقيق شروط المناقصات والمواصفات.
- فحص إجراءات الترسية والامتثال القانوني.
- مراجعة عقود الاتفاقيات الإطارية.
- تدقيق الضمانات البنكية والتأمينات.
- تقييم مدى مطابقة العروض للمتطلبات.
- تحديد المخالفات في مرحلة إبرام العقود.
- تدقيق العقود من حيث الشروط الجزائية.

الوحدة الرابعة: تدقيق تنفيذ العقود وإدارة المطالبات

- متابعة تنفيذ العقود ومدى الالتزام بالبنود.
- تدقيق التعديلات والإضافات على العقود.
- مراجعة المطالبات والنزاعات العقدية.
- تقييم إجراءات تسوية المطالبات والتحكيم.
- تدقيق الغرامات وشروط الإنهاء.
- فحص إجراءات الدفع والتحصيلات.
- التعامل مع الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

الوحدة الخامسة: إعداد تقارير التدقيق القانوني والتوصيات

- هيكل ومحتوى تقرير التدقيق القانوني.
- صياغة النتائج والملاحظات بوضوح.
- تقديم التوصيات القابلة للتنفيذ.
- آليات متابعة تنفيذ التوصيات.
- دور تقرير التدقيق في اتخاذ القرار.
- أمثلة لتقارير تدقيق ناجحة.
- أهمية التواصل الفعال لنتائج التدقيق.

الأسئلة المتكررة:

ما هي المؤهلات أو المتطلبات اللازمة للمشاركين قبل التسجيل في الدورة؟

لا توجد شروط مسبقة.

كم تستغرق مدة الجلسة اليومية، وما هو العدد الإجمالي لساعات الدورة التدريبية؟

تمتد هذه الدورة التدريبية على مدار خمسة أيام، بمعدل يومي يتراوح بين 4 إلى 5 ساعات، تشمل فترات راحة وأنشطة تفاعلية، ليصل إجمالي المدة إلى 20-25 ساعة تدريبية.

سؤال للتأمل:

كيف يمكن للتدقيق القانوني المتقدم أن يساهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، خاصةً في المشاريع الحكومية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي الواسع؟

ما الذي يميز هذه الدورة عن غيرها من الدورات؟

تتميز هذه الدورة بتقديمها منهجًا شموليًا ومتعمقًا للتدقيق القانوني المتقدم للعقود الحكومية والمشاريع الكبرى، مما يجعلها مختلفة عن الدورات التي تركز على جوانب سطحية. ما يميز هذه الدورة هو دمجها للمعرفة القانونية المتخصصة مع الفهم العملي لتعقيدات المشاريع الكبرى، وهو ما يضمن للمشاركين اكتساب رؤى قيمة وتطبيقية. يقدم BIG BEN Training Center محتوى تدريبيًا يركز على تزويد المشاركين بأدوات تحليلية متقدمة، مثل كيفية تحديد المخاطر القانونية المحتملة في مراحل التعاقد والتنفيذ، وكيفية صياغة توصيات فعالة لتحسين الامتثال وتقليل الهدر. تركز الدورة بشكل خاص على الأمثلة العملية ودراسات الحالة التي تعكس التحديات الحقيقية في العقود الحكومية، مما يعزز من قدرة المشاركين على تطبيق المفاهيم النظرية في بيئة عملهم. إن هذا التركيز على الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى الخبرة الواسعة للمدربين، يجعل هذه الدورة إضافة نوعية لأي مهني يسعى لتعزيز قدراته في مجال التدقيق القانوني.